الأمن الإقليمي: إطار نظري

Regional Security: A Theoretical Framework

عشور قشي

جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، achourguechi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/01/15 **تاريخ القبول:** 2022/04/14 **تاريخ النشر:** 2022/07/01

ملخص:

يفحص هذا المقال جهدا نظريا مستمرا يتعامل مع الأقاليم بوصفها مستوى تحليليا متميزا ومستقلا يقع بين مستويي الدولة والنظام الدولي، ظهر لسد الهوة الواسعة بين المستويين التقليديين، سِيما مع بروز موجة من التهديدات الأمنية التي تُنْعَتُ بالجديدة، وأنها عابرة للأوطان، وتميل لِأَنْ تكون إقليمية أكثر منها وطنية أو عالمية. يتعامل المقال مع التطور التنظيري للمستوى الإقليمي في التحليل الأمني، من خلال مناقشة الجوانب الإشكالية في تعريف الأقاليم والأقاليم الأمنية، ثم عرض المبررات التي تمت صياغتها لاعتماد المستوى الإقليمي في التحليل الأمني، وأخيرا مناقشة مقاربتين نظريتين أسهمتا، إلى جانب مقاربات أخرى، في بناء تحليل أمني قائم على أسس إقليمية، هما: الجماعة الأمنية الإقليمية، بمفهوميها الدوتشي والبنائي؛ ونظرية مركّب الأمن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: *الإقليم؛ الأمن الإقليمي؛ مستوى التحليل؛ الجماعة الأمنية؛ مركب الأمن الإقليمي.*

Abstract:

This article examines a largely sustained theoretical effort that treats regions as distinct and autonomous analytical levels, between the state and the system, He appeared to bridge the wide gap between the two traditional levels, especially with the emergence of a wave of new and transnational security threats, which is regional, not national or global. The article deals with the theoretical evolution of the regional level in security analysis by discussing the problematic aspects of defining regions, security regions ; presenting the justification formulated for the adoption of the regional level in security analysis, and, finally, discussing two theoretical approaches that, along with other approaches, contributed to building a regional security analysis: the security community, with the Deutschian and constructional concepts; and the regional security complex theory.

Keywords: *region; regional security; level of analysis; security community; regional security complex.*

* المؤلف المرسل: عشور قشي، achourguechi@gmail.com

مقدمة:

أعاد سيل من الأدبيات الأمنية الرصينة، التي تتراكم منذ ثلاث عقود من الزمن، إحياء فكرة "إقليمية الأمن"، التي ترى أن أمن الدّولة ليس مستقلا بشكل كامل عن أمن دول الجوار الجغرافي، وأن أمن الوحدة السياسية مرتبط، بشكل كبير، بأمن كل وحدة من الوحدات المجاورة بفعل إملاءات الجغرافيا، والاعتمادية المتبادلة، وبروز موجة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية التي عجزت الدول عن مواجهتها بشكل فردي. لذلك، شكّل الأمن الإقليمي فرصة لحماية العلاقات المتبادلة بين مجموعات الدول التي أدركت أن أمنها مرتبط بشكل أو بآخر بأمن الدول المتاخمة لها جغرافيا، وبعوامل أخرى تُلحق بالعامل الجغرافي، وهذا يدعو إلى ضرورة إعادة استكشاف المستوى الإقليمي الذي نفترض أنه أكثر مستويات التحليل ملاءمة لفهم ديناميات الأمن الدولي وظواهره- خصوصا منذ مطلع القرن الحالي.

كما يجادل العديد من علماء "الدراسات الإقليمية"، والعلاقات الدولية، فإن العوامل التي صاحبت التحولات العالمية، التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أزاحت الغطاء عن عدد من المشاكل الإقليمية المستعصية، ومنحت مجالا أرحب لاستقلالية الأقاليم وتفعيل ديناميتها الأمنية الخاصة بها، وهو ما منح قيمة للتحليل الأمني على المستوى الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة المحلية للدول أمست قابلة للاختراق من قبل الديناميات الأمنية الإقليمية، بناءً على أن إفرازات الأحداث الأمنية في دولة ما تفيض على الحدود الوطنية لتمسّ دول الجوار الإقليمي. هكذا إذن، تمّ فسح المجال للتحليل الإقليمي الذي أنتج مجموعة من المقاربات النظرية-المنهجية ذات البعد الإقليمي لتفتَكَّ قضية تحليل الدينامية الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

من ناحية الأهمية النظرية، يستعرض المقال ويناقش، بعد التفصيل في مفهومَي الإقليم والأمن الإقليمي، سياقات تطور ديناميات الأمن الإقليمي، ودواعي وضرورات استدعاء المستوى الإقليمي في التحليل الأمني، لينتهي بتقديم موجز لمقاربتين نظريتين أسهمتا بشكل وافر في بناء تحليل أمني قائم على أسس إقليمية؛ هما: الجماعة الأمنية الإقليمية ذات المنظور الدوتشي، ومثيلتها ذات المنظور البنائي، ونظرية مركّب الأمن الإقليمي.

إنّ السّؤالَ الذي يسعَى هذا المقالُ إلى الإجابةِ عنه هو:

كيف تطورت العملية التنظيرية للأمن الإقليمي التي ساهمت في دفع المستوى الإقليمي إلى واجهة التحليل الأمني؟

وللإجابة على هذا السؤال، تمّ تقسيم الورقة إلى أربع محاور أساسية؛ أولا، ضبط مفهومي الإقليم والأمن الإقليمي؛ ثانيا، ديناميات الأمن الإقليمي: سياق الحرب الباردة وما بعدها.؛ ثالثا، المستوى الإقليمي في التحليل الأمني: الدواعي والضرورات؛ رابعا، تطور العملية التنظيرية للأمن الإقليمي.

1. ضبط مفهومي الإقليم والأمن الإقليمي:

أ. مفهوم الإقليم:

على الرغم من الاهتمام اللافت بالأقاليم والإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أن هناك افتقارا واضحا للتوافق في الآراء بين الباحثين حول تعريف "الإقليم"، وما اشتق منه من مفاهيم أخرى كالإقليمية والأقلمة وغيرهما. يعود ذلك جزئيا إلى أن المهتمين بدراسة الأقاليم لا يتفقون حول المعايير الكلية التي تشكل الإقليم. وهذا

يرجع إلى حقيقة أن الأخير هو مجال اهتمام العديد من مجالات العلوم، مثل: علم الاجتماع، والاقتصاد، والإدارة، والقانون، والتاريخ، على غرار العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهو ما قاد "ريك فاون" إلى وصف المفهوم في إحدى مساهماته بـ: "المفهوم المحيّر" (Fawn, 2009, p. 8)، في حين وصفه "فريديك سادربوم" بالمفهوم "المائع"، الذي لا يزال "مدركا بشكل سيء للغاية" (Söderbaum, 2013, p. 17).

من الناحية التاريخية، تطور مفهوم الإقليم region، ليشير إلى ذلك الفضاء الواقع بين المستويين الوطني والمحلي. وهو المعنى الموصوف غالبا بمصطلح "الإقليم الجزئي أو الصغير"، أو "الإقليم دون الوطني"، الذي يقع داخل حدود الدولة الواحدة، أو داخل حدود الامبراطوريات سابقا، سواء سمي إقليما، أو محافظة، أو ولاية، أو غير ذلك من التوصيفات. أما في حقل العلاقات الدولية فيتم توظيف مفهوم الإقليم ليشير إلى "الأقاليم الكبرى"، أو الأقاليم العالمية أو الدولية؛ و"الأقاليم المتوسطة"، أو الأقاليم الفرعية، وهذان النوعان من الأقاليم هما وحدات إقليمية تضم وحدتين سياسيتين أو أكثر، وتحتل موقعها بين مستويي الدولة والنظام العالمي، وتمثل العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل، مثل علاقة إقليم المغرب العربي الفرعي بالنظام الإقليمي العربي الكبير. وبينما مثلت الأقاليم الكبيرة والمتوسطة أكثر أوجه التحليل شيوعا في العلاقات الدولية، فقد تم حصر الأقاليم الصغيرة، وبشكل كبير، في دراسة السياسات المحلية (Söderbaum, 2011, p. 2244).

في واقع الأمر، غالبا ما يتم تعريف الأقاليم على أنها مجموعات من الدول التي تنتمي إلى فضاء جغرافي واحد، وهو ما يعني أن بعض التخومية الجغرافية ضرورية لتحديد الإقليم، لكنّ الإشكال المطروح هنا هو: من أين تبدأ حدود الإقليم وأين تنتهي؟ أين ينتهي الشرق الأوسط وأين تبدأ أفريقيا؟ أو بعبارة أخرى: ما الذي يشكل الإقليم، ويرسم حدوده الخارجية، ويميزه عن غيره من الأقاليم المجاورة؟ بشكل عام، يتفق معظم الباحثين أن الإقليم يعني أكثر من كونه مجرد جوار جغرافي، غير أن المعايير التي تمت إضافتها إلى العامل الجغرافي لتحديد الأقاليم ثَبُت أنها معايير خلافية، ومثيرة للجدل أيضا.

من بين جملة الدراسات التي حاولت إضفاء طابعٍ علميّ على مفهوم الإقليم، نجد دراسة "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيغل"، عام 1970، التي حدد فيها الباحثانِ الجوارَ الجغرافي، والروابطَ المشتركة (التاريخية والاجتماعية والثقافية والإثنية واللغوية)، والشعور بالهوية، والتفاعلات الدولية على أنها خصائص الإقليم (Cantori & Spiegel, 1970, pp. 6-7). أما "بروس روسيت" فقد رأى، في دراسته عام 1967، أن الإقليم يشمل عددا من الدول المتجاورة جغرافيا، والمتجانسة اجتماعيا وثقافيا، ولها مواقف سياسية مشتركة، واعتماد اقتصادي متبادل (Russett, 1967, p. 11). أما "كارل دوتش" فرأى أن الأقاليم تتشكل في حال وجود درجات عالية من الاعتماد المتبادل متعدد الأبعاد (Deutsch, et al., 1957, p. 6). بينما يرى "جوزيف ناي"، أن الإقليم يشير إلى "عدد محدود من الدول المرتبطة معا بعلاقات جغرافية وبدرجة من الاعتمادية المتبادلة" (Nye, 1968, p. vii). كما يعرف "بيتر كاتزنشتاين" الإقليم بأنه "مجموعة من البلدان التي يميزها الاعتماد المتبادل بشكل ملحوظ على نطاق واسع من الأبعاد المختلفة. وغالبًا ما يشار إلى ذلك، ولكن ليس دائمًا، بتدفق المعاملات والاتصالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تميز مجموعة من البلدان عن غيرها" (Katzenstein P. , 1996).

من خلال التعاريف السابقة، نلاحظ تركيز الباحثين في تعريفهم للإقليم على الاعتماد المتبادل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والروابط التاريخية والثقافية والعرقية، إضافة إلى العامل الجغرافي. تلك المعايير أثارت تاريخيا العديد من الآراء حول أي نوع من الاعتمادية المتبادلة أهم: العلاقات الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية؟ أم الرَّوابط التاريخية والثقافية والعِرقية؟ وقد تم تقديم محاجَّةٍ مفادها أن تحديدَ ما يشكل إقليما ما قد يختلف وفقا لمسألة معينة قيد التحقيق. وهذا قد يؤدي إلى تحديد أنواع مختلفة من الأقاليم، مثل: الأقاليم الاقتصادية، والأقاليم البيئية، والأقاليم الثقافية، والأقاليم السياسية، والأقاليم الأمنية، وغيرها.

أما بالنسبة للأقاليم الأمنية، موضوع المقال، فإنها تتأسس، وفق عددٍ من العلماء من ذوي التأثير البارز في حقل الدراسات الأمنية والإقليمية، بالتفاعل الأمني الحاد والمكثف بين عدد من الدول المتجاورة جغرافيا. وبالتالي، يتأسس الإقليم الأمني بتضافر عاملين أساسيين هما: التخومية الجغرافية، والاعتماد الأمني المتبادل (Buzan & Waever, 2003)، مما يعني أن الإقليم الأمني يتحدد بوجود تفاعلات أمنية قوية سواء كانت تعاونية، أو تنافسية، أو صراعية، بين مجموعة من الدول المتجاورة. وهذا المعنى هو جوهر ما أطلق عليه باري بوزان مفهوم: "المركب الأمني الإقليمي" الذي عرفه في أولى نسخه على أنه "مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها واهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض" (Buzan, 1983, p. 106).

من ناحية أخرى، تعد المعايير الأربع التي صاغها ويليام تومبسون، بعد مراجعته لأعمال اثنين وعشرين عالما من علماء العلاقات الدولية في دراسته الشهيرة عام 1973، محل اتفاق كبير بين دارسي الأقاليم. تتمثل هذه المعايير في: وجود دولتين اثنتين وأكثر؛ وتكون هذه الدول متجاورة بشكل عام؛ وتتميز التفاعلات بينها بالكثافة والانتظام؛ ووجود اعتراف داخلي وخارجي بالإقليم كمسرح عمليات متميز (Thompson, 1973, p. 101). وتشكِّل هذه الشروط حسب "ديفيد ليك" أفضل تعريف للأقاليم، علاوة على أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم بوزان للمركب الأمني (Lake & Morgan, 1997, p. 47).

بناء على ما سبق، نخلص إلى أن مفهوم الإقليم في العلاقات الدولية لا يعبر عن كونه مجرد اتصال جغرافي، بل يشمل إلى جانب ذلك أنماطا تفاعلية أخرى تساهم في تحديد حدوده الخارجية، وتميز الأقاليم بعضها عن بعض، وهي الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والاعتماد الأمني المتبادل، والقيم المشتركة، والعوامل التنظيمية-المؤسسية. وبذلك، يتحدد الإقليم بوجود جوار جغرافي كعامل ثابت في تعريفه، إلى جانب استحضار أحد العوامل المشار إليها، أو بعضها، أو جميعها، لتحديد حدود الإقليم الخارجية، وفرزه عن بقية الأقاليم المجاورة.

ب. مفهوم الأمن الإقليمي:

تحال الورقة البحثية على هيئة التحكيم العلمي (وتتكون من باحثين متخصصين على مستوى الجامعات الوطنية والخارجية) قصد مراجعتها، والنظر في إمكانية نشرها [دون إجراء تعديلات أو بعد إجراءات تعديلات طفيفة/أو جوهرية أو رفضها مع التسبيب]، يتم إحالة الملاحظات على الباحثين حيث يتعين عليهم التقيد بها وإعادة إرسال النسخة النهائية لهيئة التحرير التي تلتزم بالسرية في عملها (تظل المعلومات المتعلقة بالباحثين وأعضاء هيئة التحكيم العلمي سرية).

نمت أهمية الأمن على المستوى الإقليمي في أعقاب عمليات إنهاء الاستعمار، ثم لاحقا مع نهاية الحرب الباردة نتيجة لانتشار الصراعات بين الدول، وأمننة العلاقات فيما بينها. ففي عالم معولم ومترابط بشكل كثيف ومعقد، لم يعد من الممكن تصور الأمن على أنه وجود الدولة كهدف أو كموضوع وحيد، فبظهور موجة جديدة من

الدراسات الأكاديمية، ترفع شعار أسبقية "العدسة الإقليمية" في تفسير الأمن، باتت مجموعات الأمن الإقليمية تمثل نموذجًا جديدًا في العلاقات الدولية.

غالبا ما يُفهم الأمن الإقليمي على أنه "حماية نظام العلاقات المتبادلة بين دول الإقليم ضد تهديدات عدم الاستقرار والأزمات والنزاعات المسلحة والحروب الإقليمية" (Aleksandra, 2017, p. 19). كما يعرف "جورن هيتن" "الإقليمية الأمنية"، التي تعد أوروبا مثالا جيدا عنها، بأنها "محاولات مجموعة من الدول، وفواعل أخرى، تقع ضمن إقليم جغرافي محدد، لتحويل المركب الأمني، في إنتاجه لعلاقات الصراع بين الدول وداخلها، نحو جماعة أمنية تتمتع بعلاقات خارجية تعاونية وسلام محلي" .(Hettne, 2001, p. 13)

هذا المعنى لمفهوم الأمن الإقليمي يعبر عنه باري بوزان بفكرة الطبيعة العلائقية للأمن، وأن لا أمة مكتفية من الأمن ذاتيا (Buzan & Waever, 2003, p. 43). ولأن الأمن ظاهرة علائقية، فلا يمكن للباحث فهم أنماط الأمن القومي لأي دولة دون التمكن من فهم نمط الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الجوار. ويمكن التعرف على ذلك بعدد من الأمثلة العملية؛ فإذا وظفنا، على سبيل المثال، قضايا الأمن في الشرق الأوسط وإيران والسعودية وتركيا وإسرائيل، يمكننا أن نلاحظ بوضوح كيف يرتبط أمن هذه الدول ارتباطا وثيقا ببيئتها الإقليمية، وكيف تتأثر إسرائيل مثلا بأي إجراء أمني تتخذه إيران، والعكس صحيح. كما لا توجد اليوم إمكانية للتعامل مع مشكلة التمرد في العراق دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية الإقليمية لإيران وتركيا، وهكذا.

عمليا، تعد عملية "أقلمة الصراعات" محفزاً للتعاون الأمني بين دول الإقليم بغرض منع تمددها وانتشارها إلى البلدان الأخرى، ثم إدارتها وحلها. لذلك، يُمثِّل التعاون الأمني مكونا هاما من مكونات ظاهرة الإقليميّة والتعاونِ الإقليمي اللذان ميزا السياسة العالميَّة خلال العقود التي أعقبت الحربَ العالمية الثانية، وبصفة خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي. ثم إننا نجد أن عددا من المؤسسات الإقليمية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، هي بلا ريب منظمات أمنية في المقام الأول. ومعظم المنظمات الإقليمية ذات الأغراض العامة، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، لديها أبعاد أمنية هامة، وهو ما ينطبق على المجموعات الإقليمية الفرعية مثل: مجلس التعاون الخليجي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

من ناحية أخرى، يمكن بحث ديناميات الأمن الإقليمي من زوايا مختلفة. فقد يتم التركيز على الأبعاد المختلفة للأمن التي تقودها الترتيبات الإقليمية، سواء كانت مجتمعية أو عسكرية أو اقتصادية أو بيئية. أو يتم النظر في حالة محددة في عدد من الأقاليم ليتم وصف تعامل كل مؤسسة إقليمية معها. أو يمكن تعداد العديد من المشكلات الأمنية مثل: النزاعات بين الدول، والنزاعات داخل الدول، وحالة الدول الفاشلة، وبناء السلام، وإرساء الأمن متعدد الأبعاد في الأقاليم المستقرة، والتهديدات الأمنية الجديدة، ليتم النظر في الردود الإقليمية عليها.

2. ديناميات الأمن الإقليمي: سياق الحرب الباردة وما بعدها:

يعود الاهتمام العلمي بقضايا الأقاليم والأمن الإقليمي إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مع بداية اهتمام العلماء بفكرة التكامل ومؤسسات الأمن الإقليمي. وبشكل عام، أثر في نمو أهمية الأقاليم وديناميتها

الأمنية حدثان بارزان وقعا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، هما: عمليات تصفية الاستعمار، ونهاية الحرب الباردة (Buzan & Waever, 2003, p. 3).

أ. سياق الحرب الباردة:

قلصت الموجة الكبيرة من عمليات تصفية الاستعمار التي أنشأت العشرات من الدول الجديدة التي التحقت بالمنتظم الدولي عدد القوى العظمى العالمية، وفتحت المجال أمام الديناميات الإقليمية في القطاعين السياسي والعسكري للشروع في العمل بين الفواعل المستقلة حديثا في معظم أنحاء القارة الأفريقية، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا (Buzan & Waever, 2003, p. 19).

لكن، مع أن عمليات تصفية الاستعمار خلقت أنظمة إقليمية جديدة إلى جانب الأنظمة الإقليمية التقليدية، إلا أن أغلب فترة إنهاء الاستعمار تشكلت إلى حد كبير تحت غطاء الحرب الباردة التي أدت فيها المنافسة بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بحثا عن الحلفاء، وسعيا وراء مزيد من القوة والنفوذ، مع قدرتهما على الانتقال إلى مختلف أقاليم العالم، والتأثير على ديناميتها الأمنية المحلية، إلى إعاقة قدرة العديد من الأقاليم على الوجود بطريقة مستقلة وفاعلة (Buzan & Waever, 2003).

خلال فترة الحرب الباردة، تم وصف العالم بأنه نظام ثنائي القطبية، تشكله قوتان عظميان بأيديولوجيتين متنافستين. وكان ينظر إلى التنافس بين قطبي النظام-الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أنه العامل المحدد لطبيعة النظام الدولي الذي تميز بكونه كونيّ النطاق والتركيز، بينما كان دور الدول الصغيرة، التي كانت تسعى إلى الحصول على دعم القوة العظمى في شكل أسلحة ومساعدات اقتصادية، هو التحالف مع أحد الفاعلَيْن الرئيسيين. وبما أن التنافس بين قطبي النظام الدولي كان قويا، وكان لدى الطرفين القدرة على إبراز ما لهما من قوة في جميع أنحاء العالم، فقد تمت عولمة النزاعات الإقليمية التي تقع بين الدول الأقل حجما في أوروبا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، نتيجة حاجة كل قوة عظمى إلى إثبات استعدادها للدفاع عن الدول المحلية التي تبنت أيديولوجيتها، مما أدى إلى عسكرة النزاعات المعزولة وإلحاقها بالتنافس العالمي (Stein & Lobell, 1997, p. 108). لذلك، لم ينظر إلى النزاعات الإقليمية، في كثير من الأحيان، على أنها شيء مميز ومختلف، بل مجرد جزء من صدام عالمي بين القوتين العظميين، عدا بعض التمايزات الإقليمية عن السياسية العالمية في أجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي ظلت على هامش التنافس العالمي معظم فترة الحرب الباردة.

ب. سياق ما بعد الحرب الباردة:

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، تغير الوضع في السياسة العالمية بشكل مثير للغاية. فقد فقدت القضايا المرتبطة بالأمن العالمي أهميتها السابقة، إذ لم يعد هناك سوى لاعب أمني واحد يمتلك أجندة عالمية، وهو الولايات المتحدة. وفي ظل هذه الدينامية الأمنية أحادية القطب، اكتسبت الأقاليم أهمية بالغة باعتبارها ميادين رئيسية للتعاون والصراع على حدٍّ سواء، وبدا العالم حينها يتجه نحو أقلمة السياسة العالمية، وتوطين النزاعات وإدارتها، ما حدا بالبعض إلى وصف الفترة اللاحقة لنهاية الحرب الباردة بحقبة الأقاليم والإقليمية (Hurrell, 1995)، نتيجة بروز موجة جديدة من المشاريع الإقليمية، واكتساب الأقاليم أهميتها كفضاءات أمنية مستقلة، ومجال يتم فيه التفاوض على علاقات القوة بين الدول.

تراجع اهتمام القوى العالمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة بما يحدث في أقاليم مختلفة من العالم فتح المجال واسعا أمام الفواعل الإقليمية لسد فراغات القوة التي خلّفتها نهاية الحرب الباردة في فضاءات جغرافية مختلفة من العالم، حيث بات من الممكن للدول المحلية تأكيد نفوذها في أقاليمها بما أنها باتت تتمتع بقدرات جديدة أقوى، واقتصاديات متنامية، وإرادة سياسية، وإمكانيات واضحة لإدارة الأمن الإقليمي، فقد وصلت القوى الإقليمية اليوم إلى مستوى جديد من الفاعلية والاستقلالية في سياساتها الخارجية، وتجاوزت الفواعلَ العالمية في كونها أهم اللاعبين في تشكيل نمط العلاقات الدولية. وعليه، بما أن مستوى النظام في تحليل العلاقات الدولية وظواهر الأمن الدولي يتجاهل في معظمه القوى الإقليمية، ومنه ديناميات الأمن الإقليمي، فقدْ فقدَ بذلك جزءا كبيرا من قوته التحليلية، وفتح المجال واسعا أمام المستوى الإقليمي للتحليل وظهور العديد من النظريات التي تعنى بدراسة الأمن الإقليمي.

3. المستوى الإقليمي في التحليل الأمني: الدواعي والضرورات:

عند دراسة العلاقات الدولية، غالبا ما يتم التمييز بين مستويات مختلفة للتحليل. عام 1959 حدد كينيث والتز ثلاثا منها في مؤلفه "الرجل والدولة والحرب"، هي: مستوى الفرد، ومستوى الدولة، ومستوى النظام (Waltz, 1959). ومن بين المستويات الثلاث أمسى تحليل مستوى النظام الأكثر شيوعا من المستويين المتبقيين، حيث فضلته الواقعية الجديدة المهيمنة، التي تجاهلت المستويين الآخرين إلى حد كبير.

تركز تحليلات النظام في مجال العلاقات الدولية على الأفعال والعمليات التي تحدث على مستوى النظام الدولي، وعلى عمليات صنع القرار الخاصة بالفاعلين الأقوياء نسبيا داخل النظام، ومخرجات وعواقب الاجراءات التي تتخذها الفواعل العظمى. وهكذا، تدرس المقاربةُ النظامية النظامَ العالمي بشكل كلاَّني، وتهمل ما يقع من أحداث وتفاعلات على مستوى الأقاليم، وربما عاد ذلك الإهمال إلى حالة الضعف والقصور النظري المتعلق بالمستوى الإقليمي للتحليل خلال فترة الحرب الباردة، حين تم النظر إلى الأقاليم والإقليمية كحالات شاذة واستثنائية في السياسة الدولية (Hurrell, 1995, p. 339)، على الرغم من بروز عدد من الأدبيات الرائدة آنذاك عنيت بدراسة النظم الإقليمية والتكامل الإقليمي.

لم يكن القرن العشرون ثريا بنظريات تحليل الأقاليم الأمنية؛ إذ سيطرت دراسات التكامل ومقاربات الوظيفية والوظيفية الجديدة على الدراسات الإقليمية، وكان تحليلها يعتمد في الغالب على التكامل الاقتصادي. كما كانت تلك الدراسات والمقاربات النظرية تركز خصوصا على النموذج الأوروبي في التكامل كمعيار دون بقية أقاليم العالم. وخلال أواخر ستينيات القرن الماضي بدأ العلماء في الابتعاد شيئا فشيئا عن التحليل في المستوى الإقليمي، وتم وضع بعض الأفكار مثل فكرة الجماعة الأمنية التي استحدثها دوتش عام 1957 جانبا بسبب تباطؤ عملية التكامل الأوروبي، والفشل الكبير في تبني النموذج الأوروبي في أقاليم عالم الجنوب، وأخيرا التخلي عن التحليل في المستوى الإقليمي بسبب نجاح نظريات الواقعية والواقعية الجديدة التي ظهرت خلال سبعينيات القرن الماضي متجاوزة المنظور الإقليمي.

وفي الوقت الذي بقي فيه مستوى النظام الدولي وثيق الصلة بديناميات الأمن الدولي، فقد ظهرت الأقاليم والنظم الإقليمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي متميزة عن المستوى العالمي، ومتميزة أيضا عن بعضها البعض. ومما لا ريب فيه أن مصالح الدول واهتماماتها الأمنية، بما فيها أهم المصالح والاهتمامات الأمنية للقوى

العالمية، تتركز في المقام الأول على القضايا والفواعل المتاخمة لها (Hurrel, 2007, p. 157)، وهذا هو الحال حتى على امتداد التاريخ.

خلال فترة ما بعد الحرب الباردة سيطر اتجاهان رئيسيان على السياسة الدولية، هما: انتشار القوة وانتقالها. إذ انتشرت القوة من الدولة إلى فواعل أخرى من غير الدول. ومع الصعود الاقتصادي والعسكري والسياسي الملحوظ لدول مثل: البرازيل والصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا وتركيا، فقد انتقل النظام الدولي من توصيف القطب الأوحد الأمريكي، إلى شكل آخر أطلق عليه مراقبون تسميات عدة(5)، منها النظام الدولي متعدد الأقاليم (Hurrel, 2007). ثم ما لبثَت تتوالى الأدبيات من علماء مرموقين تشدد على محورية الأقاليم والإقليمية في السياسة العالمية؛ فقد جادل "بيتر كاتزنشتاين" في مؤلفه عام 2005، بأننا ندنو من "عالم الأقاليم" Katzenstein) (Acharya, "الهندسة الإقليمية الناشئة للسياسة العالمية" ،P. , 2005, p. i) (2007، ويتحدث عن "العوالم الإقليمية" (Achary, 2009)، بينما يتحدث بوزان ووايفر عن "النظام العالمي للأقاليم القوية" (Buzan & Waever, 2003, p. 10). ويكتب "ريك فاون": "الأقاليم موجودة في كل مكان عبر العالم، وهي أساسية على نحو متزايد لعمل كل سمات الشؤون العالمية من التجارة إلى إدارة النزاعات" (Fawn, 2009). ويشير التقرير السنوي لمجلس الاستخبارات القومي الأمريكي "الاتجاهات العالمية 2030" إلى "إمكانية قيام نظام عالمي يدور أكثر حول البنى الإقليمية" (The National Intelligence Council, 2012, p. 58).

السؤال المطروح هنا هو: ما هي الدواعي التي تجعلنا نعتبر الإقليم المستوى الأنسب لاستكشاف الديناميات الأمنية التي تنخرط فيها أغلب الدول، بما فيها القوى الإقليمية والقوى العظمى؟

من بين أبرز الحجج التي صيغت لدعم أطروحة أهمية المستوى الإقليمي في دراسة الأمن هي الافتراضات التي ترى أن الدول والمجتمعات أكثر قلقًا بشأن علاقات القوة والتهديدات التي تقع في جوارهم منه من قلقهم بشأن ما تصفه الولايات المتحدة بأنه تهديد عالمي. لذلك، فإن التهديدات الأمنية التي تعتبرها أغلب الدول الشواغلَ الأكثر أهمية، تشمل الدول والقضايا القريبة منها جغرافيا؛ لأن القضايا الأمنية الإقليمية تعتبر القضايا الأهم لمعظم الدول على الإطلاق، سواء تم التركيز على تصرفات دولة ما وسلوكياتها لخلق مؤثرات خارجية إيجابية أو سلبية تمس دولا أخرى تنتمي لبيئتها الإقليمية، أو تم التركيز على حقيقة أن أغلب الدول تركز اهتمامها على العلاقات الصراعية أو التعاونية مع دول الجوار (Lemke & Reed, 2001). وهذا قد يفسر التباين في الأولويات والاهتمامات والديناميات الأمنية عبر أقاليم العالم المختلفة، فلكل إقليم دينامياته وأجنداته الأمنية الخاصة به.

تلك الافتراضات نلمس تأكيدها، عمليا، في عدد من الدراسات التجريبية التي ربطت بين الجغرافيا والحرب، وتعاملت مع الجغرافيا إما كشرط مسهل للحرب من خلال تعزيزها للفرص المتاحة للنزاع بين الدول، أو كمصدر لها بحيث تكون الجغرافيا هي القضية الأساسية محل النزاع. وفي كلتا الحالتين تلعب الجغرافيا دورًا مهمًا في التأثير على استعداد الدول المتجاورة لدخول الحرب (Diehl, 1991, p. 15). وتأكيدا لنتائج هذه الدراسات، استحدث "بنيامين موست " وزميله "هيرفي ستار" في بحث تجريبي لهما عام 1980، مفهوم "الانتشار المكاني" الذي يشير إلى أن الدول التي تقع في أقاليمَ تشهد نزاعات عسكرية، وينعدم فيها الأمن، من المرجح أن تشهد هي الأخرى نزاعات عسكرية وانعدام للأمن (Geller & Singer, 1998). يرجَّح ذلك لأن الدولة التي تندلع الحرب على حدودها قد تنخرط في الحرب بسبب حالة اللايقين ومستوى الخطر والفرص التي تصاحب بداية النزاع، وبالتالي يكون احتمال انتشار العنف وانعدام الأمن مرتفعا بشكل خاص بين دول الإقليم.

ضمن السياق نفسه، حدد "بيتر فالينشتين" الجوار الجغرافي كعامل هام مرتبط بالمواجهات والحروب؛ إذ وجد من الناحية الإحصائية، في عمله عام 1981، أن 93 بالمائة من الدول الكبرى المتاخِم بعضُها لبعض جغرافيا دخلت في مواجهات عسكرية ثنائية في الفترة الممتدة بين 1815-1976 (Wallensteen, 1981) . ووجدت أدبيات أخرى أن الجوار الجغرافي يزيد من احتمال انتشار عدوى الحرب عبر الحدود داخل الإقليم الواحد، وليس بين الأقاليم (Geller & Singer, 1998, p. 107). ويبدو أن هذه هي الفكرة الأساسية التي عبَّر عنها بوزان ووايفر حين كتبا أن "التهديدات تنتقل بسهولة عبر مسافات قصيرة أكثر من تنقلها عبر مسافات أطول" (Buzan & Waever, 2003, p. 20). وهذا يعني أن الجغرافيا تفرض قيودا عملية على سلوك الدول، بسبب أن أغلب أشكال التهديدات ليست عالمية النطاق بطبيعتها، ولا يمكنها الانتقال إلا مسافات قصيرة نسبيا عبر الحدود. لذلك، تكون الدول أكثر اهتماما بما يحدث في بيئتها الإقليمية منه بما يحدث في أقاليم أخرى من العالم.

أهمية الحضور الجغرافي ضمن حدود الإقليم تتماشى تماما مع عمل بوزان وزميله وايفر عام 2003، الذي يرى أن القوى العظمى فقط من تمتلك القدرة على التفاعل بشكل متكرر على المستوى العالمي، بينما لا تمتلك غالبية الدول القدرة نفسها لإظهار قوتها عبر مسافات طويلة، الأمر الذي يحدُّ من مشاركتها الكاملة في الشؤون العالمية (Buzan & Waever, 2003). هذه الدول يتم تجاهلها على صعيد مستوى التحليل العالمي على الرغم من أنها قد تكون فواعل مهمة على المستوى الإقليمي. بل حتى تلك الصراعات التي تنخرط فيها القوى العظمى خارج أقاليمها الطبيعية، فإنها غالبا ما تنبع من عوامل متأصلة داخل الإقليم الذي نشأ فيه الصراع. وبالتالي، فمن المعقول جدا أن نفترض أن الدول ستولي أهمية أكبر للفاعلين والقضايا المتاخمة لها، وأنها ستكون أكثر عرضة لدخول مثل هذه الصراعات بدلاً من الانخراط في صراعات أبعد مسافة.

فضلا عن ذلك، فعالم العلاقات الدولية اليوم لم يعد يتألف من دول وأنظمة عالمية مثل الأمم المتحدة فحسب، بل يتألف أيضاً من العديد من المنظمات الإقليمية التي تحوز تفويضا في مجال السلام والأمن الإقليميين، وهي حجة أخرى تدعم أهمية أطروحة المستوى الإقليمي في دراسة الأمن، خصوصا مع عمليات توسيع وتعميق الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية، التي ارتبطت بالنزعة الإقليمية الجديدة، في مجال السلام والأمن. ففضلا عن المنظمات الإقليمية المتخصصة في القطاع الأمني مثل حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اكتسبت منظمات إقليمية عامة مثل: الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، نوعًا من الآليات المؤسسية لإدارة النزاعات وحفظ السلام الإقليمي. لتمثل هذه المنظمات اليوم أكثر من 50 في المائة من جميع عمليات السلام في العالم (Gutner, 2017, p. 297).

4. التطور التنظيري للأمن الإقليمي:

يمكن تتبع الأصول الأولى للدراسات الأمنية الإقليمية المعاصرة، وبدايات التنظير للأمن الإقليمي، إلى خمسينيات القرن الماضي مع بداية اهتمام العلماء، بشكل خاص، بمفهوم التكامل الإقليمي والمؤسسات الأمنية الإقليمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. على سبيل المثال، قدم دوتش وزملاؤه عام 1957 الفكرة الإبداعية المتعلقة بالجماعة الأمنية (Deutsch, et al., 1957) التي شكلت واحدة من المحاولات الأساسية والمبكرة للرفع من مستوى إمكانية التغيير السلمي في العلاقات الدولية وتجاوز مشكلة "المعضلة الأمنية". ثم فكرة بوزان حول "مركبات الأمن" حين تطرق إليها كمقاربة بديلة للتحليل الأمني الإقليمي عام 1983 (Buzan, 1983)، مرورا بمقاربة "الأنظمة الأمنية" لروبرت جيرفس" عام 1982" (Jervis, 1982).

مع نهاية الحرب الباردة، عرفت المقاربات النظرية والمنهجية لدراسة ديناميات الأمن الإقليمي نموا ملحوظا، حيث ظهرت مجموعة من الأدبيات التي مثَّلت محاولات تنظيرية لدراسة الأقاليم من زاوية أمنية، أهمها العمل الذي قدم فيه كل من "ديفيد ليك وباتريك مورغان"عام 1997 فكرة "الترتيبات الإقليمية" الموجهة نحو إدارة النزاعات بين الدول معتمدين في ذلك على مفهوم مركب الأمن الإقليمي (Lake & Morgan, 1997). ليلحق ذلك تطور نظري جديد، أعاد فيه كل من "إيمانيول أدلر" و"مايكل بارنيت" طرح فكرة الجماعة الأمنية، التي كان دوتش قد صاغها عام 1957، وقاما بتطويرها وفق تصور بنائي عام 1998 (Adler & Barnett, 1998). وفي العام نفسه قدم "آري كاكويتز" فكرة "مناطق السلام" (Kacowicz, 1998)، التي جاءت في إحدى أسسها نقدا وتجديدا لأفكار دوتش حول الجماعة الأمنية التعددية عن طريق تقييم صلتها بالعالم الثالث. وفي عام 2010 قدم كل من "روبرت ستيوارت-انغرسول" و"دريك فريجر" مقالهما الذي اقترحا فيه إطارا إقليميا لفهم الأمن الدولي، مع التركيز على أهمية القوى الإقليمية ودورها في تطوير الترتيبات الأمنية داخل مركبات الأمن الإقليمي وإدامتها (Frazier & Stewart-Ingersoll, 2010).

بعد هذا التقديم الوجيز لأهم الأعمال الأكاديمية التي طرحت رؤى نظرية حول الأمن الإقليمي، سوف نقوم هنا بمعالجة إطار نظريين أثريا الأجندة البحثية في حقل الدراسات الأمنية الإقليمية، وادعيا أنهما مجهزان بأدوات مفاهيمية لفهم الواقع الأوسع للأمن الإقليمي، هما: الجماعة الأمنية الإقليمية بشقيها الدوتشية والبنائية، ونظرية مركب الأمن الإقليمي، الأخيرة التي جادل صاحباها أنها النظرية الوحيدة الموجودة "حاليا" لدراسة الأمن الإقليمي.

أ. مقاربة الجماعة الأمنية:

يعد كارل دوتش أول من أدرج مفهوم الجماعة الأمنية ضمن حقل العلاقات الدولية عام 1957، الذي يعني مجموعة الدول التي تلتزم بعدم استخدام القوة في تسوية النزاعات البينية. رأى "دوتش" أن "الجماعة الأمنية" تعد شكلا من أشكال التعاون الدولي، يمكن لها أن تقود، في بعض الظروف، إلى الاندماج. كما أنها، من ناحية أخرى، مساهَمَةٌ لدراسة السبل المختلفة التي قد تجعل القادة يلغون الحرب يوما ما.

يرى دوتش أن "الشعور بالنحن"، الذي تخلقه العمليات المفتوحة، مثل: الاتصالات، والمعرفة المشتركة، والمعاملات المادية وغير المادية، تعد شرطا مسبقا وضروريا لتكوين الجماعة. ومن ثم، يعرف دوتش الجماعة الأمنية على أنها "الحالة التي يسود فيها تأكيد حقيقي أن أعضاء تلك الجماعة لن يحاربوا بعضهم بعضا طبيعيا، لكنهم سيحسمون نزاعاتهم بطرق سلمية" (Deutsch, et al., 1957, p. 6). وبهذا التعريف، يكون دوتش قد صنع الاستثناء بخروجه عن التقليد الذي كان سائدا، آنذاك خلال خمسينيات القرن الماضي، في أوجّ سيطرة النموذج المعرفي الواقعي، الذي كان قد رسم صورة متشائمة لمضامين سيادة الدولة، وتعريفه للنظام الدولي على أنه ميدان صراعٍ دائم تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها.

يتحقق أمن المجتمعات وفقا لدوتش عبر نموذجين اثنين؛ هما (Deutsch, et al., 1957, p. 6) "الجماعة الأمنية الموحدة" و"الجماعة الأمنية التعددية". أما النموذج الأول؛ "الجماعة الأمنية الموحدة"، فيعني "الاندماج الرسمي لوحدتين أو أكثر من الوحدات السياسية المستقلة سابقا في وحدة واحدة أوسع، مع حكومة مشتركة". هذه الأخيرة قد تكون وحدوية، أو اتحادية، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، اليوم، التي تمثل

نموذج الأمن الموحد؛ فقد أضحت وحدة حكومية واحدة بالاندماج الرسمي لعدة وحدات مستقلة سابقا، ولها مركز اتخاذ قرار أعلى واحد.

أما النموذج الثاني؛ "الجماعة الأمنية التعددية"، فهو قائم على ترابط أمون الدول المشترِكة في هذا النموذج، ولكنّها في الواقع تحتفظ بحكوماتها منفصلة، وباستقلالها القانوني، مثل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. فالأمن التعددي يتمثل، وفقا لدويتش، في منظومة من الدول التي تتوفر فيها ضمانة حقيقية أن أعضاءها لن يقاتلوا بعضها بعضا، وبدلا من ذلك، سيعمدون إلى تسوية نزاعاتهم وخلافاتهم عبر سبل أخرى غير سبيل الحرب. الضمانة الحقيقية هنا تأتي ليس من "الليفياثان" الذي يفرض السلام عبر سلطة مركزية، كما ورد عن توماس هوبز، ولكن من المعرفة المشتركة للدول لنوايا وسلوك بعضها تجاه بعض. طبعا، هذه المعرفة ليست يقينية تماما، مثلها مثل معرفة أن الليفياثان سيحافظ على السلام، كما يشهد على ذلك تكرار الحروب الأهلية. المسألة هنا مسألة احتمال وليس مسألة إمكان، فقيام الحرب، كما يجادل المفكر الواقعي "جون ميرشايمر" كهطول المطر، أمر متوقع باستمرار؛ لأن الاستعداد للعنف أمر متأصل في طبيعة الدول، ولكن في جماعة أمنية تعددية لم يعد يُنظر للحرب على أنها سبيل مشروع لحل النزاعات. غير أن ذلك لا يمنع ظهور الصراعات، ولكن عندما تظهر فسيتم التعامل معها عن طريق المفاوضات والتحكيم أو المحاكم، حتى وإن كانت التكلفة المادية للحرب منخفضة لطرف ما أو لجميع الأطراف (ونت، 2006، صفحة 412).

وفي تطور نظري جديد، أعاد كل من أدلر وبارنيت طرح مفهوم الجماعة الأمنية وفق تصور بنائي لتفعيل الأجندة البحثية التي استحدثها دوتش خلال خمسينيات القرن الماضي. ركز عمل أدلر وزميله على دراسة تطور الجماعات الأمنية التعددية والظروف التي تنشأ في ظلها. لذلك، يعرف الباحثان الجماعة الأمنية التعددية بوصفها "إقليما عابرا للحدود الوطنية يضم دولا ذات سيادة يحافظ شعبها على توقعات يمكن الاعتماد عليها في التغيير السلمي" (Adler & Barnett, 1998, p. 30). حيث يعني التغيير السلمي هنا أنه لا يمكن توقع حدوث العنف المنظم ولا توقع التحضير له كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول.

يميز أدلر وبارنيت بين نوعين من الجماعات الأمنية التعددية، بناء على درجة المأسسة وعمق الثقة المتبادلة، هما (Adler & Barnett, 1998, p. 30):

- الجماعة الأمنية المترابطة بشكل لين؛ والتي تشتمل على دول ذات سيادة، وتحافظ شعوبها على توقّعات موثوقة من التغيير السلمي. ونظرا لاحتوائهم على بنية مشتركة من المعاني والهوية، فإنّ أعضاء مثل هذا النوع من الجماعة لا يتوقّعون أي نشاطات عدوانية ضدّ بعضهم البعض.

- الجماعة الأمنية المترابطة بشكل صارم؛ والتي تعني تلك الكيانات التي تتميز بوجود مجتمع "العون المتبادل"، مع وضع ترتيبات نظامٍ جماعيّ، وذلك بدل مفهوم "العون الذاتي" في تراث الواقعية/الواقعية الجديدة. كما يمتلك هذا النوع من الجماعات الأمنية مؤسسات وطنية، وعبر وطنية، وفوق وطنية مشتركة، توفّر نوعا ما من نظام الأمن الجماعي.

وبشكل عام، يتفق منظورو الجماعة الأمنية الدوتشية والبنائية على أن الدينامية الأمنية بين أعضاء الجماعة الأمنية تتميز بغياب الحرب، أو أي تحضيرات منظمة وهامة لها، مثل التخطيط للطوارئ العسكرية، أو التحضيرات العسكرية التنافسية، أو سباق التسلح، ونحو ذلك.

ب. نظرية مركب الأمن الإقليمي:

نظرية مركب الأمن الإقليمي هي إحدى النظريات العديدة التي ارتبطت بـ النزعة "الإقليمية الجديدة"، موجهة نحو المسائل والقضايا الأمنية. تم تطوير النظرية منذ عام 1983، عندما تطرق "بوزان" إلى فكرة "المركبات الأمنية" كمقاربة بديلة للتحليل الأمني على أساس إقليمي في كتابه "الشعب، والدول، والخوف" (Buzan, 1983). وكان ذلك إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية؛ لتنتقل من المستوى الوطني، الذي ظل مهيمنا، لعقود طويلة، على قضايا التحليل الأمني، إلى المستوى الإقليمي الذي ظل متواريا، لعقود طويلة، إما في كنف مفهوم الأمن الوطني، أو متضمنا في مفهوم الأمن العالمي.

يرى بوزان أن أساس نظريته متجذِّر في حقيقة أن كل دول النظام متشابكة في شبكة عالمية من الاعتماد الأمني المتبادل (Buzan & Waever, 2003, p. 46)، لكن، ولأن التهديدات الأمنية في القطاعين السياسي والعسكري تنتقل بسهولة أكبر على مسافات قصيرة منها على مسافات بعيدة، فإن "اللاأمن" يبقى مرتبطا بالجوار الجغرافي (Buzan & Waever, 2003, p. 4) ، الذي يعمل على إنتاج الديناميات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. كما أن التفاعل الإقليمي غالبا ما يكون محددا بالبنية الفوضوية، وأنماط توزيع القوة بين وحدات الإقليم، وأنماط علاقات الصداقة والعداوة التاريخية، وهو ما ينتج لنا في نهاية المطاف "مركَّب الأمن الإقليمي".

عرّف بوزان مركب الأمن الإقليمي في نسخته الأولى على أنه "مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها واهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض" (Buzan, 1983, p. 106). ثم قدم صياغة جديدة لمركب الأمن الإقليمي، بعد أن طور مقاربته إلى "نظرية مركب الأمن الإقليمي" عام 2003 مع زميله أول وايفر في كتابهما "أقاليم وقوى"، ليعرفه على أنه "مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمننة، أو نزع الأمننة، أو كلاهما، مترابطة بشكل كبير، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن تحليلها، أو حلها، بشكل معقول بعيداً عن بعضها البعض" (Buzan & Waever, 2003, p. 44).

في واقع الأمر، يقترحُ مفهوم مركب الأمن الإقليمي أداةً واعدةً لفهم الأمن على المستوى الإقليمي في سياق النظام الدولي المعاصر. إذ يوضح المفهوم الأهمية النسبية لتحليل الأمن الإقليمي قياساً بمستويي التحليل الأمني التقليديين الوطني والعالمي. وفي الوقت الذي يقر فيه بالمشاكل والصعوبات التي اعترت المحاولات السابقة لتعريف الأقاليم وتثبيت حدودها، يرى بوزان بأن التحليل على المستوى الإقليمي يبقى مهما وضروريا، لتحاشي جوانب الخلل في المستويين التقليديين، الوطني والعالمي (Buzan & Waever, 2003, p. 51).

وبما أن الأقاليم هي أنظمة فرعية مستقلة تشكل جزءًا من نظام جيوسياسي دولي أكبر، فإن نظرية مركب الأمن الإقليمي تطرح أربعة مستويات مهمة للتحليل، تمنحنا مجتمعة الصورة النهائية لمركبات الأمن الإقليمي (Buzan & Waever, 2003, p. 51):

- المستوى الداخلي لدول الإقليم: الدول المكونة للإقليم مرتبطة أساسا بانكشافاتٍ محليةٍ، وانكشافات الدولة هي التي تحدد مخاوفها الأمنية.

- علاقات دولة لدولة التي تنتج الإقليم ككل.

- تفاعلات الإقليم مع الأقاليم المجاورة. وهو المستوى الذي يصبح أكثر أهمية إذا حدثت تغيرات بالغة في نمط الاعتماد الأمني المتبادل.

- دور القوى العالمية في الإقليم (التفاعل بين البنى الأمنية؛ العالمية والإقليمية).

فيما يتعلق بتيبولوجيا مركبات الأمن الإقليمي في عالم ما بعد الحرب الباردة، توصّل بوزان وزميله إلى تحديد تسع مركبات أمنية تشكل البنية الإقليمية الحالية للأمن العالمي، ثلاث منها مركبات أمنية "مركزية"، تمثلها كل من أمريكا الشمالية، ورابطة الدول المستقلة، والاتحاد الأوروبي-أوروبا. ومركب واحد للقوة الكبرى تمثله شرق آسيا. أما المركبات الخمسة المتبقية فتشمل كلا من أمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، وسط أفريقيا، وجنوب أفريقيا. ثم يضيف بوزان نموذجين يميلان إلى أن يصبحا مركبين أمنيين مستقلين لاحقا، هما ما قبل المركب الأمني، والمركب الأمني الناشئ (Buzan & Waever, 2003, p. 62). والملاحَظ على تيبولوجيا مركبات الأمن الإقليمي التي قدمها بوزان ووايفر أن "القوة" متغير محوري لتمييز الأقاليم التي توصف بأنها مركبات أمنية، إذ بمجرد أن يحتوي مركب الأمن الإقليمي قوة عظمى يصبح مركبا أمنيا إقليميا مركزيا. ووجود قوتين كبيرتين أو أكثر تجعل منه مركبا أمنيا إقليميا للقوة الكبرى. غياب تلك القوى عن المركب الأمني يجعل منه مركبا أمنيا إقليميا عامًّا ليتم تعريفه بالقوى الإقليمية التي تقع ضمن حدوده.

خاتمة:

جاءت هذه الورقة لتؤكد أسبقية المستوى الإقليمي في التحليل الأمني في عالم ما بعد الحرب الباردة، لعلة أساسية تتعلق بكون الأقاليم هي مواضِع النزاع والتعاون على حد سواء، بفعل الحقيقة الجغرافية، وتراجع القوى العالمية عن الانخراط بشكل فعال في النزاعات والحروب في الأقاليم البعيدة، وبروز القوى الإقليمية كفواعل أساسية لها وزنها وأهميتها في أقاليمها القريبة في بناء السلام أو إثارة الحروب والنزاعات، إلى جانب ظهور المؤسسات الإقليمية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي في سياق ما عرف بالموجة الثانية من الإقليمية.

تلك العوامل كلها تضافرت لتقود العلماء إلى بناء وتطوير مقاربات وأطر نظرية تتمحور حول المستوى الإقليمي الذي يقع موقعا وسطا بين مستوى الدولة ومستوى النظام، ولتحاشي جوانب الخلل في هذين المستويين. الأول، لأنه لم يعد محددا بالجوانب المحلية، نظرا لسرعة انتقال التهديد وتحوله من وطني إلى إقليمي. والثاني، لأنه لم يعد مناسبا للتحليل الأمني، بسبب التباين الكبير في الأولويات الأمنية بالنسبة للوحدات المكونة للنظام الدولي، الناتج بدوره عن التمييز بين الوحدات العالمية ونظيرتها الإقليمية. وعليه، فالتفاعلات الأمنية تُستمد من تأثير الديناميات الأمنية عبر الوطنية الإقليمية، ومن ثم، فالتفاعل الأمني سوف يكون إقليميا، وليس عالميا أو وطنيا، بفعل إملاءات الجغرافيا، والاعتمادية الأمنية بين الوحدات المكونة للإقليم، وفوضوية النظام الدولي.

لذلك، شكلت مضامين أدبيات عديدة محاولات تنظيرية جادة من طرف علماء بارزين في الدراسات الأمنية والإقليمية، انتهت ببناء نظرية للتحليل الأمني الإقليمي عام 2003، أطلق عليها مطوِّرها اسم "نظرية مركب الأمن الإقليمي"، وهو التطور البارز الذي أكسب المنظور الإقليمي زخما وأهمية وديناميا غير مسبوقة، جعلت من الدعوة لاعتماد المستوى الإقليمي في التحليل الأمني علامة عدد وافر من الأدبيات الأمنية اللاحقة.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع بالعربية

1. ونت أ. (2006). النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية. الرياض: النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود.

المصادر والمراجع بالإنجليزية

2. Geller, D., & Singer, D. (1998). *Nations at war: A scientific study of international conflict.* New York: Cambridge University Press.
3. Gutner, T. (2017). *International Organizations in World Politics.* (Los Angeles: CQ Press.
4. Kacowicz, A. (1998). *Zones of Peace in the Third World.* (New York: State University of New York Press.
5. Katzenstein, P. (2005). *A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium.* Ithaca: Cornell University Press.
6. Russett, B. (1967). *International Regions and the International System.* Chicago: Rand McNally.
7. Thompson, W. (1973, Mars). The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory. *International Studies Quarterly*.
8. Achary, A. (2009, June). Regional Worlds in a Post-Hegemonic Era. *SPIRIT Working Papers*.
9. Acharya, A. (2007, July). The Emerging Regional Architecture of World Politics. *World Politics*, pp. 629–52.
10. Adler, E., & Barnett, M. (Eds.). (1998). *Security communities.* London: Cambridge University Press.
11. Aleksandra, K. (2017). Theoretical Foundations of Regional Security in International Relations - The Overview. *Journal of Science of the Military Academy of Land Forces*, pp. 16-30.
12. Buzan, B. (1983). *People States and Fear.* Brighton: Wheatsheaf Books LTD.
13. Buzan, B., & Waever, O. (2003). *Regions and Powers.* Cambridge: Cambridge University Press.
14. Cantori, L. J., & Spiegel, S. L. (1970). *The International Politics of Regions.* Englewood Cliffs: NJ: Prentice-Hall.
15. Deutsch, K., Burrell, S., Kann , R., Lee, M., Lichterman, M., Lindgren, R., . . . Van Wagenen, R. (1957). *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience.* Princeton: Princeton University Press.
16. Diehl, P. (1991). Geography and War: A Review and Assessment of the Empirical Literature. *International Interaction*, pp. 11–27.
17. Fawn, R. (2009, Feb). Regions and Their Study: Where from, What for and Where to? *Review of International Studie*, pp. 5-35.
18. Fawn, R. (2009, Feb.). Regions and Their Study: Where from, What for and Where to? *Review of International Studies*, pp. 5-35.
19. Frazier, D., & Stewart-Ingersoll, R. (2010). Regional powers and security. *European Journal of International Relations*, pp. 903-930.
20. Hettne, B. (2001). Regionalism, Security and Development: A Comparative Perspective. In B. Hettne, *Comparing Regionalisms: Implications for Global Development.* London: Palgrave Macmillan.

21. Hurrel, A. (2007). One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society. *International Affairs*, pp. 151–166.
22. Hurrell, A. (1995). Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics. *Review of International Studies*, pp. 331–58.
23. Jervis, R. (1982, Spring). Security Regimes. *International Organisation*, pp. 357-378.
24. Katzenstein, P. (1996, June). Regionalism in Comparative Perspective. *Cooperation and Conflict*, pp. 123-159.
25. Lake, D., & Morgan, P. (1997). *Regional Orders: Building Security in a New World*. University Park, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press.
26. Lemke, D., & Reed, W. (2001). The Relevance of Politically Relevant Dyads. *Journal of Conflict Resolution*, pp. 126–144.
27. Nye, J. (1968). *International Regionalism*. Boston: Little Brown.
28. Söderbaum, F. (2011). Regionalism. In D. B.-S. Bertrand Badie, *International Encyclopedia of Political Science*. London: Sage Publications, Inc.
29. Söderbaum, F. (2013, Summer/fall). Rethinking Regions and Regionalism. *Georgetown Journal of International Affairs*, p. 17.
30. Stein, A. A., & Lobell, S. E. (1997). Geostructuralism and International Politics. In D. David A. Lake , & P. Morgan, *Regional Orders: Building Security in a New World*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press.
31. The National Intelligence Council. (2012). *Global Trends 2030: Alternative Worlds*. the National Intelligence Council.
32. Waltz, K. (1959). *Man, the State, and War*. New York: Columbia University press.